

القواعد التمثيلية  
في نظرية الوضع عند الأصوليين  
مدرسة النجف أنموذجاً

**Representational Rules of  
Creation Theory for the Jurists  
(Al-Najaf School as a nonpareil)**

م. ميثم رشيد حميد

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

Lecturer .Maithim Rasheed Hameed

College of Education for Humanities, University of Karbala

## ... ملخص البحث ...

إن القواعد التمثيلية في الدرس الدلالي عند الأصوليين، هي مما يستحق الغاية والدراسة، وتتوزع هذه القواعد مهمة من بين أنواع الدلالة التي قررها الأصوليون وهي على النحو الآتي:

١. دراسة المعاني التي تدل على الاستعمال الحقيقي لها.

٢. دراسة المعاني المجازية.

٣. دراسة المعاني التركيبية.

إن الفرع الأول من دراسة الأصوليين للمعنى، هو موضوع هذه الورقة البحثية، وهي تبحث في العلاقة بين الإدراك والمعنى عند الأصوليين.

إن القواعد التمثيلية تعتمد في صياغتها على التصور، وتحديدًا في دراستها لوضع الألفاظ بإزاء المعاني الحقيقية. وبناء على هذا الجهد الذي قدمه الأصوليون، فمن الطبيعي أن يصنف في قائمة علماء اللغة في الدرس العربي القديم والحديث. إن الأصوليين حاولوا أن يقدموا نظريتهم في الدلالة التي يمكن أن تكون قد درست "المبادئ اللغوية"، التي مهدت لظهور نظريتهم في "الوضع اللغوي".

## ... Abstract...

The representational rules in word creation amongst the Jurists. This kind of studies is important, they have discussed- «the three branches of the» Meaning:

1. The actual Meaning- the facts.
2. The metaphorical Meaning.
3. The compound or structural meaning.

The first branch is the subject of the actual study searching the relationship between the cognition and meaning for the Jurists.

The representational rules depend on the concept in Meaning versus facts. Accordingly, for the effort the jurist introduces, it is of necessity to be categorized in the list of linguistics of the modern and classical Arabic lesson. The jurists endeavour to broach their theory in semantics, and it might study the "linguistic principles" that pave the way to their theory in

the "linguistic position". The Jurist introduces their theory and treatises with an additional production called «the Linguistic principles» or «Research on Words».



... توطئة ...

## نظرية الوضع في محيطها التاريخي

يعدّ التصور المادة المعرفية الأولى في الفكر التصوري. ومن هذا المبدأ بالتحديد انطلق هذا الفكر ليعالج مسائل التفكير والعقل. فمن غايات التصور عند الأصولي أن يتم به "حصول صورة الشيء في العقل"<sup>(١)</sup>. ومن هذا التعريف توّصل الأصوليون، كما توّصل أصحاب الاتجاه التصوري في الفلسفة، إلى أن التصور يعني "إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات"<sup>(٢)</sup>. وبالمحصلة، يمكننا أن نقول إن التصور هو وسيلة الإدراك الأولى عند الأصولي، فهو آلية ذهنية، ارتبطت بطريقة الاستدلال الذهني عند الإنسان. ومن الممكن أن نقول بشكل أولي، إنها اقتربت من طريقة التمثيل، أو تمثيل الأشياء في قوانين ثابتة. غير أن مهمة مثل هذه الورقة البحثية الصغيرة، التعرّيج ولو بشكل بسيط على قيمة الاستدلال التصوري، وما شكّل قيمة فائضة عن ذلك يمكن الوقوف عنده، وبيان قابلية إدخاله في فقرة نظام التمثيل. وهي التي سيأتي الحديث عنها -بمشيئة الله- لاحقاً.

ولاشك أن الفكر الأصولي، كان بحاجة فعلية، إلى نسق من العمليات الصورية، في رصد الدلالة وأنماطها. ويمكننا أن نقول إن الخرائط الذهنية التي رسمها الأصولي، ورصد من خلالها فعل التصور، كافية لإنجاز نسق من العمليات التصورية. فهي تبين طبيعة الدلالة في محيطها التصوري، وهذه تشمل بالضرورة الدلالة بعناصرها وصورها وموضوعاتها. وإذن فهذه المحاولة من التفكير تنتهي بوضع تعريف للدلالة:

”كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول“<sup>(٣)</sup>.

والملاحظ أن لحظة التكوين، تجمع عناصر التأثير، في المكوّن الدلالي، في محيط تصوري واحد. إن هذا العمل يتطلب أموراً، منها: أن الأصولي يعمم أو يطلق العنان لعناصر خلق الدلالة، ويعممها بشكل ينتج عنه، ”كون الدلالة صفة متعلقة أساساً بالدالات، وما صلاحية الفهم سوى لازمة لها“<sup>(٤)</sup>، وهذا يعني أن ما ”يتطلب من الدال حصول الفهم منه بالفعل، وبهذا المعنى مثلاً، لا تعتبر اللغة المسماة، أو بعض النصب الأثرية قبل فك رموزها دالة“<sup>(٥)</sup>. وإلى حد ما قد يكون هذا من المآخذ، على الرغم من تفرده، على الفكر الأصولي. وهذا ما المح إليه الأستاذ عادل فاخوري في تعليقه السابق. وأظن أن المسألة بحاجة إلى تأمل.

من المؤكد أن (الدال) له ما يميزه في مختلف النظريات الدلالية، والحال ينطبق على النظرية الأصولية. وكون الدلالة صفة متعلقة بالدال، ليست مشكلة بحد ذاتها؛ فبقدر ما تتضمنه من تعميمات، أو إطلاقات عامة، فهذه الفكرة تتضمن على المستوى النظري أمرين، اولهما: أن الأصولي يركّز على لحظة الانتقال من الدال إلى المدلول، ولحظة الانتقال هذه، تترك ما يجعلها عملية ذهنية قائمة بذاتها. وهذا يعني أن الأصولي يمنح القيمة المعرفية صفة القيمة الانتقالية، بعد أن تكون لازمت الدال ملازمة تامة ولا يمكنه التجرد منها. ومن هنا يمكن أن نفسر حركة العقل الإنساني، في مستواها الدلالي، حين تلازم العقل حالة ثبات القيمة (القيمة التي يحملها الدال)؛ بان نقول: إن الفهم سيكون في هذه المعادلة، لازمة من لوازم (الدال) في علاقته الذهنية مع المدلول.

مما مضى نستنتج أن قيمة الدال أكبر في المعادلة الدلالية، في الفكر الأصولي، وقياس قيمته لا تتأتى من ملازمته لخواص دلالية فحسب، وإنما يتعدى الأمر إلى موضوع الكشف الذهني، فالحقائق الموضوعية التي يتاح الحديث عنها، لا بد أن تمضي في مستوى دقيق من الكشف، ولو تم التعبير عن هذا المستوى بأنه لازمة من لوازم (الدال)، لكان خيار الوضوح والإبانة، خياراً أصولياً، ناتجاً من طريقة الأصولي في التعامل مع العلاقة الدلالية التي تربط الدال بالمدلول. ولكن إسهام العقل من الخارج يربك هذه المعادلة، ف (الوضع) يمكن أن يعتبر لازمة من لوازم الدال، ولكنه بالمقابل يرتبط ب (الواضع)، والجدلية الآن تخرج من مجرد لزوم الدال شروط الدلالة، إلى محيط المعنى، وإمكانية الإحاطة به، وأظن أن الأصولي، كان يتعامل مع المعنى بجديّة أكبر، إلى درجة البحث عن حدود قياسية في التعامل مع هذه الظاهرة، وهذا يعني أننا نقف بإزاء الاستدلال نفسه بقالب صوري أصولي، كما سيتبين لاحقاً.

وعلى أية حال، وبالعودة إلى مسألة الوضع، فإن الفكر الأصولي فيها، يحاول أن يقول كلمته في نشأة اللغة. وهو عامل أساس في الدخول إلى اللغة، بل يكاد يكون المدخل الوحيد إليها، وإلى المباحث الدلالية، وهكذا. إذن الفكر الأصولي يضع (الوضع) اللغوي أساساً من أسس التفكير في اللغة، ومن دونه يكون ذلك العمل مستحيلاً. والأصولي يدرك هنا جيّداً، أن حجم المدخل يجب أن يتناسب مع حجم الموضوع، أو بوسع العلم الذي سيرتكز على ذلك المدخل. إن هذا يعني أن مسألة الوضع كانت خياراً مهماً لدى الأصولي، فهي قد تعكس قدرة الفكر التصوري نفسه، في بحث الأصول والبدايات الطبيعية والعقلية، للموضوعات المتصورة، وهذه الأصول والبدايات، ستحكم من هذه اللحظة -أي التي بدأ التفكير فيها يصل إلى البدايات- على أن الأصولي يعمل على قواعد تذهب إلى أن مادة العمل محورها

الموضوعات المجردة، لا الأشياء المتحققة في الواقع. وانطلاقاً من هذا الخيار كانت نظرية الوضع مؤسسة على جهة التفكير هذه، بل ملزمة في تتبع كل خطوة تؤمن بقاء النظرة إلى الموضوعات، والحديث هنا عن اللغة في حدودها وتعريفاتها الصورية.

ولعل ما يجري هنا، ينقل لنا تجربة العقل اللغوي، في أداء تواضعات صورية فاعلة، في تحديد نشأة اللغة وعملها في قواعدها العقلية. وعلى ذلك فإن تصنيف أنواع للوضع، يخضع لهذه القياسات الصارمة، دون تفاوت أو تمايز في رصد الأشكال اللغوية. وبعد ذلك، يتم إخضاع التصنيفات المطروقة للمبادئ ذاتها، حتى يصبح من الصعب التمييز بين المادة، ونظامها الذي تقوم عليه. وعلى أية حال، فإننا نستطيع في فكرة الوضع الأصولية أن نلمح مميزات عامة، ومن أولى هذه المميزات، ما جاء في تعريف الشريف الجرجاني قوله: "تخصيص شيء بشيء متى أُطلق أو أُحسَّ الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني"<sup>(٦)</sup>. ففي قوله (أطلق أو أحس) يضع أمامنا عنصر الدلالة الأول، وهو (الدال). ولو تأملنا في طبيعة هذا التعامل الدلالي المسوق في طريق التواضع والاتفاق على اللغة، لوجدنا أن لفظ الإطلاق مناسب لهذه الغاية، ولكن الأصولي يقودنا إلى معالجة أخرى في قوله (أحس)، ويعرفه الشريف نفسه بقوله: "والإحساس: استعمال اللفظ أعم من أن يكون فيه إرادة المعنى أو لا"<sup>(٧)</sup>. وهذه المعالجة لو قارناها بأركان الدلالة القصدية، لوجدناها قد تضمنت جهتي التلويح بالتواصل من طريق الدال، فالباث (المرسل) مقيّد بالإطلاق، لا بوسيلة أخرى، والمتلقي هدف لهذا الإطلاق، فهو واقع اضطراراً في منطقة الإحساس والتأثر. وعلى أية حال، فإن في الاقتراب من نظرية القصد، يمثل فرصة لتعرف نظرية الوضع، لا من منظور المقارنة، وإنما من منظور هويتها، أو ماهيتها التي من الممكن

وضعها، إلى جانب ما ظهر متزامناً معها، من الأعمال التي وجدت ضالتها في ربط ما هو من الأصول المعرفية، بالذي يشابهه في المتن اللغوي. وعلى أية حال، فإن ما نتحدث به هنا عن القصد بعيد جداً عن المدرسة التواصلية الوظيفية، وهذه مناسبة جيدة، أن نقدم للقصد، ونستعرضه بشكل موجز، من جانب تنوعه وثرائه في ارتباطه باللغة، عبر تاريخ العمل على اللغة نفسها. وعلى أية حال، فإن ما نتحدث به عن القصد بعيد عن التأثيرات الاجتماعية، التي ذهبت إليها القصدية التواصلية الحديثة، وقد تعاملت مع اللغة من واقع الأداة التعبيرية الاجتماعية<sup>(٨)</sup>، وهو مخالف، بالتأكيد، في جذوره المعرفية، لنظرية الوضع. ومع هذا ونتيجة للتماس الذي يحدث بين الاتجاهين يمكننا بالمقارنة بينهما، أن نتعرف نظرية الوضع بشكل أدق. إذن فالنظرية القصدية العربية، هي نظرية دينية لا تتعد في وضعها، كثيراً عن الأعمال الدينية التأسيسية كعلم الكلام وغيره من العلوم الدينية. ويمكننا أن نتلمس الملامح المعرفية الأولى للقصد، عند القاضي عبدالجبار، فهو يقول: ”إنَّ العربي يعرف مقاصد العربي بالاختبار، ولهذا نرى العرب تعرف من مقاصد العرب ما لا تعرفه من مقاصد العجم، لما لم يكن فيه من الاختبار ما أمكنه في العرب، ولذلك يعرف الأخرس بالإشارة من حال صاحبه ما لا يعرفه غيره، لأنه قد اختبر من ذلك ما لا يجتبره غيره؛ والوالدة ربما عرفت من أغراض الصبي الصغير مما لا يفهم بالقول ما لا يعرفه غيرها لفضل اختبارها. فإذا صح ذلك لم يمتنع أن يعرف بالاختبار من حال الواحد والجماعة ما يقع وما لا يقع، وما يمتنع وما لا يمتنع، ويكون هذا العلم مما يحصل باضطرار، على طريقة العادة، لأنه مباين للعلوم الحاصلة ببديهية العقل<sup>(٩)</sup>“. ومن الملاحظ أن القاضي يتعامل مع القصد من زاوية العادة الاجتماعية المقرونة بالإدراك. والسمة الأولى التي يتميز بها هذا الإدراك، هي سمة

المباشرة التي يسميها القاضي: بديهية العقل. أما السمة الثانية لهذا الإدراك، فهي: السمة العقلية التي يتغلب فيها المستوى العقلي في المعالجة الذهنية الإنسانية، على المشتركات اللغوية، وغير اللغوية، ذات القيم الاجتماعية الاعتبارية. ولعل أقرب نقطة دالة على عمل القاضي في القصد، ما ذهب إليه المدرسيون، فهم يعرفون القصد بقولهم: اتجاه الذهن نحو موضوع معين، وإدراكه له مباشرة، يسمى القصد الأول. وتفكيره في هذا الإدراك يسمى القصد الثاني<sup>(١٠)</sup>. إذن فالإدراك هو طريق العلم عند القاضي، وهو بهذا التعريف يكون السبب القريب للقصد، لا أن يكون هذا العلم لازمة من لوازم الدال الصوري، كما في نظرية الوضع. ومهما يكن من أمر المفارقة، أو التأثير والتأثر، فإن الملامح والجذور المعرفية بين الأصولي وأصحاب الكلام صارت واضحة، بما رسمه القاضي عبد الجبار في منطلقات التعريف بالخبر في أصوله المعرفية القصدية، مقارنة له مع التصورات التي أطلقها الأصولي، ليضع جذور الكلام المعرفية الأولى في نظرية الوضع.

إن معالجات الأصوليين في عمومها، تحاول أن تتمسك بصورية النظام اللغوي، أو تجعل من صورية المعنى أداة تحكم هذا النظام. وبالمقابل ربما لا نبتعد كثيراً إذا قلنا إن هذا العمل قد يؤدي إلى إكساب الذات الإنسانية شيئاً من صورية هذا النظام. وبالفعل يمكننا أن نسأل الآن هل نحن أمام ذات إنسانية صورية، تمكث فيها الأفعال الذاتية الصورية؟ أي كما يصفها الشريف الجرجاني، بأنها أثر مجسم لصورية الدال، بظلاله وألوانه المختلفة. وهل يمكن أن نتقبل الآن بأنها ذات منفصلة على الدوام؟. وهذه أسئلة ارتبطت بطبيعة العمل على الدال، لا على الذات الإنسانية. إن هذا التساؤلات خطرت ببال الجرجاني نفسه، لذلك علّق على تعريفه السابق للوضع بشقيه، أي باستعمال اللفظ وإرادة المعنى، واستعماله بأعمّ من أن يكون فيه إرادة

المعنى. وذلك بإيراده تعريف الحكماء للوضع بقوله: "هو هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين، نسبة أجزائه بعضها إلى بعض، ونسبة أجزائه إلى الأمور الخارجية عنه كالقيام والقعود فإن كلاً منها هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة أعضائه بعضها إلى بعض، وإلى الأمور الخارجية عنه"<sup>(١١)</sup>.

وبناء على الفقرة السابقة التي يقدمها لنا الجرجاني نفسه، نتلمس خطوط التقاء الأصول المعرفية للوضع عند الأصولي مع ما يقدمه لنا الجرجاني في عرضه لموقف الفلاسفة منها. فمن الواضح من قوله، أن (الدال) عند الفلاسفة محكوم بإضافته، إن كانت إضافة ذاتية، أو خارجية. أو بتعبير آخر يمكننا أن نقول إنها ذات طبيعة مباشرة، وأخرى غير مباشرة. وإذا كانت في الأولى تعني مطابقة الدال للمعنى أو المدلول، فإنها في الثانية تذهب إلى انفصال الدال تماماً عن المعنى، وكلاهما يعد هيئة عارضة عن الأشياء التي ارتبطا بها. وبناء على ذلك فإن سمة العموم يتمتع بها الدال في كلا الوصفين، وإضافتهما تقرباهما إلى الوقائع الموصوفة بواسطتهما. وأما عند الأصوليين، فالأمر مختلف بعض الشيء؛ لان اللفظ في نظرية الوضع، وضع بإزاء معنى، وهكذا اقترب الأصولي أكثر من الدال، وقرر أن انفصال الدال عن المدلول ليست صورة مكتملة عن الدال، وإنما الأصل أنه ظهر إلى الوجود مقترناً بالمدلول، أما إذا كان الأمر خلافاً لذلك، فإن مفاده لا يعدو عن كونه ثانوياً، محبوساً بكثرة الاستعمال. ويسمى الأول بالوضع التعييني، والثاني المقرون بكثرة الاستعمال يسمى الوضع التعيُّني<sup>(١٢)</sup>.

## نظرية الوضع بين الاستدلال المنطقي، والقواعد التمثيلية

من الأمور المهمة التي طرأت على نظرية الاستدلال المعرفية، في أصولها المنطقية تحديداً، التفاتتها المميزة لنظرية الوضع اللغوية. ففي معرض تحديد كلمة (وضع)، وتقريبها من أصول التفكير الاستنتاجي، يذهب روبر بلانشي إلى "أن الوضع يختلف عن الإثبات. إن الإثبات ضرب من الوضع<sup>(١٣)</sup>". ويعرّف الإثبات بقوله: "إنه وضع شيءٍ بصفته صادقاً<sup>(١٤)</sup>". أما الوضع فيقول عنه: "لكن يمكننا أن نضع قولاً مع تعليق مسألة صدقه أو كذبه<sup>(١٥)</sup>". وببساطة يمكن حسم وجود هذا الوضع الجديد، "لمجرد أن نعرف ما هي اللوازم التي يستدعيها<sup>(١٦)</sup>"، على حد تعبيره.

من الواضح أن الوضع هنا، أدرج في قائمة العوامل المهمة، ذات الأسباب القريبة من القياس الاستدلالي. ويبدو أن النظرة إلى الوضع، حددت مساره، في آليات الكشف عن حدوده المتشعبة في الدلالات التي يستدعيها. إن تلك الآليات مازالت ذاتية؛ فمراقبة اللوازم التي يستدعيها، تتطلب الوقوف على الأشكال الذاتية التي يتمتع بها الوضع الجديد. ولعل هذه النقطة بالذات، هي عامل رئيس في اختلاف التفكير الأصولي، عن التفكير المنطقي الصوري والتجريبي على حدٍ سواء. إن التفكير الأصولي سجّل ملاحظة رئيسة مهمة على نظرية الوضع، تقول هذه الملاحظة "إن دلالة الألفاظ على معانيها دلالة لفظية وضعية"<sup>(١٧)</sup>. بمعنى أنها ليست دلالة ذاتية، ولا يمكنها أن تكون كذلك. وقد تكونت فكرة مقابلة للدلالة الوضعية، يمكنها أن

توصلنا إلى صيغ نهائية في المادة اللغوية، فبدلاً من أن نساير اللوازم في الشكل الانتقالي للدلالة، يمكننا أن نعود إلى أصل الألفاظ التي خرجت منها هذه الأشكال. ولعل فكرة أصل المشتقات، فكرة ملائمة لهذا الغرض، فيمكننا أن نتقبل بسهولة، القول الأصولي المشهور "إن أصل المشتقات المعروفة هو (المادة اللغوية) المشتركة بين هذه المشتقات، أي السواكن الثلاثة التي لا نستطيع أن ننسب لها معنى محددًا"<sup>(١٨)</sup>. وهذا القول يدل بشكل أو بآخر على الحيز العقلي التمثيلي للدلالة الذاتية للألفاظ.

ونتيجة لما تقدم يمكننا أن نقول إننا نستطيع أن نسير مع الأصولي في غير الوجهة البرهانية الاستدلالية، التي طبع بها الوضع اللغوي في الفلسفة المنطقية. فهم يقولون على سبيل المثال: "إن المصدر ولنفرض أنه كلمة (نوم) أو (تنويم) يتكون من مادة هي (ن وم) ومن صيغة عارضة عليها هي (فَعَل) أو (تفعيل) فهو إذن (مادة مصوغة)، فإذا أردنا أن نجعله أصلاً للفعل (نام) أو (نوم) لزم ما هو باطل عقلاً من عروض الصيغة على المادة المصوغة، فالعقل يمنع أن تأخذ مادة الخشب مثلاً وهي متصورة بصورة شبك صورة أخرى للكرسي أو المنضدة إلا إذا انحلت الصورة الأولى وعاد الخشب (مادة صرفة)"<sup>(١٩)</sup>. وعلى الرغم من أن هناك من يحتاج على هذا التمثيل الذاتي للألفاظ، والحجة أن أوضاع اللغة اعتبارية<sup>(٢٠)</sup>. إلا أن ما بلغه الأصولي هنا، يعد مرحلة مهمة في إخضاع نظام الألفاظ ودلالاتها، إلى نظام التمثيل العقلي القائم على الأصول اللغوية الصورية. ويمكننا بناء على هذه المحاولة أن نضع الجهد الأصولي، في الدلالة، في خطٍّ ثالث يقف إلى جانب الخط الذي يقول إن الوضع اللغوي هو خيار استدلالي، والآخر الذي يقول هو بناء اعتباري.

وبناء على هذه النتيجة يمكننا الآن أن ننظر إلى الآليات التي دَعَم بها الأصولي

نظريته التمثيلية في الدلالة، أو ما يمكن أن نسميه اليوم (التمثيل الدلالي). ومن البراهين التي نسوقها هنا، أن نظرية الوضع عند الأصوليين ككل، هي مطلب دلالي، والشكل النهائي للعلاقة التي تقوم بين اللفظ والمعنى، هو شكل المعنى لا اللفظ، ومن ثم استعير هذا الشكل ليضاف إلى الوضع، فأصبح هناك وضع عام وخاص، وإلا فهو في الحقيقة معنى أريد به التعميم أو التخصيص ألبس بلفظ فتح باب التعميم أو التخصيص. فجاءت النتيجة وضع عام أو خاص، وموضوع له خاص أو عام، على نحو الإسقاط التمثيلي للمعنى، حيث لا يمكن، أن يمثل معنى، سبق إليه بهذا التمثيل أو الإسقاط. فهو يبقى محافظاً على ترتيبه دون تفاوت في القيمة.

وبعد ذلك فإن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هنا، هو كيف تتم المحافظة على الأطر التمثيلية العامة هذه، مع شمول المعاني والألفاظ بالتوسع، وكلّ بطريقة تناسبه؟. ومن المناسب أن نقول: إن الفكر الأصولي كأبي فكر يريد أن يصوغ نظرية في المعرفة تناسب اتجاهاته وميادين عمله، فهو يعتمد حتماً إلى القواعد العامة التي من المفترض أن يجعلها أصلاً من أصول تفكيره، ويلجأ بعد ذلك إلى المنهج المناسب الذي يساير هذه القواعد حيث يستطيع تمثيلها بالغالبية الممكنة، وبعد ذلك فإن لأصولي نظرية معرفية تقرّب النتائج التمثيلية التي يعمل عليها، إلى أقرب الأمثلة المتاحة في اللغة. وإذا ثبت لدينا ذلك، فإننا بحاجة ماسة للسؤال عن المواد اللغوية التي لا تقبل الدخول في حيز المكوّن المعرفي الأصولي. سيكون من طبيعة هذا التساؤل، جرد الخواص اللغوية على مستوى الاستعمال، ليتبين ما الدقيق في خاصية العمل الأصولي وما هو غير ذلك؟

وعند هذه النقطة يمكننا أن نبحت عن النظام التمثيلي للغة كما يفهمه الأصولي،

والبدائية، هل تبدو اللغة في عرف الأصولي نظاماً، يتاح التعامل معه من خلال قواعد تمثيلية عقلية؟. وهذا السؤال يستدعي تساؤلاً آخر عن ماهية التمثيل. إذن ما التمثيل؟. يعرف أصحاب المدرسة اللغوية العقلية التمثيل بقولهم: إن شيئاً مادياً معيناً تتطابق أجزاؤه والطريقة التي ركّب بها جزءاً في مقابل جزء مع مجموعة معينة من الأفكار أو الحقائق<sup>(٢١)</sup>. والملاحظ من التعريف أن مجموعة من الوقائع يراد لها أن تطابق مجموعة من الأفكار، في إطار تحول هذه العلاقة إلى حقائق. والفارق بين هذا المنهج والمنهج الاستدلالي الصوري، يكمن في أن المنهج الاستدلالي الصوري لا يفصل بين القواعد العقلية والأشياء المصورة من خلالها، فالصور الذهنية هي الأشياء ذاتها التي تمثل أو تنوب عمّا هو متحقق في الواقع. ولذلك فمن البديهي، أن لا نجد أشياء متحققة في الواقع، فضلاً عن أن تمتد إليها أو تؤثر بها مجموعة من القواعد العقلية التي في الغالب تكون عديمة الفائدة في معالجة الصور الذهنية. والسبب في ذلك يعود أيضاً إلى ارتباط الصور الذهنية بصاحبها وعدم انفكاكها عنه<sup>(٢٢)</sup>.

وعلى أية حال، فإن للأصولي ما يربطه بمنظومة الأفكار الصورية، ونعلم أن هناك ما هو متجذّر فيها ويرتبط بها ارتباطاً تاماً. ومع هذا كله أجد من الظلم أن ينسب هذا الفكر إلى المنظومة الصورية بشكل مطلق، لأن عوامل ارتباطه بالنظرية العقلية الحديثة، متينة للغاية وتقوم على أسس علمية فاعلة، قد تمثلها الطرفان غاية في التمثيل. وسنذكر هنا ما يعزز هذه الفكرة انطلاقاً من نظرية الوضع نفسها. وسنبني على ما هو متداول في مدرسة النجف الفقهية المعاصرة.

## مقومات التمثيل في نظرية الوضع عند أصوليي النجف

إن قابلية التمثيل في هذه المدرسة، سمة ملازمة (للوضع)، والواضع هنا ليس مستعمل اللغة فحسب، وإنما يقصد به العقل اللغوي الذي يُظهر نظاماً من القواعد، في نماذج لغوية ممكنة، أو قابلة للإمكان. وهذا الأمر بالطبع يخفف من صوريّة النظام اللغوي. ومن الأمثلة التي تضرب هنا، ما تتحدث به هذه المدرسة، عن القسم الثالث من أقسام الوضع (الوضع العام والموضوع له الخاص): ”إن الملحوظ -ويقصدون به المتصوّر- العام في القسم الثالث له قابلية الحكاية عن مصاديقه، فللواضع أن يتصور مفهوم الابتداء والانتهاى ويضع اللفظ لمصاديقها التي تحكي عنها مفاهيمها<sup>(٢٤)</sup>“. فالقابلية التي يتمتع بها المدرك، لا يمكن أن تصل به إلى مستوى توليد المفاهيم، والواضع قاصر أيضاً عن بلوغ ذلك ما لم يُجهّز بأدوات النظام اللغوي التي تمكنه من توليد المفاهيم. إن كلا الطرفين متعادلان في الأثر، واللغة ليست واسطة بل هي ميدان التمثيل في نقل إمكانية التصور، وطريقة إنجازها إلى المُمثِّل لهذا التصور. وإذن فإن الأصولي يقر بإمكانية النظام اللغوي، على إنجاز معادلة التمثيل، على وفق قواعد معينة. والفارق بينه وبين اللغوي، أن الأصولي يرى فيما يتحقق في اللغة، تلك الظواهر نفسها التي يراها في المتصوّر الذهني، إلا أن الأخيرة سابقة على الأولى من حيث الرتبة لا من حيث الزمن<sup>(٢٤)</sup>. وأما اللغوي فيرى العكس مع المحافظة على ميزان الرتبة والزمن. إذن ما يظهر في اللغة هو نتيجة

طبيعية لتمثل النظام الإدراكي، وهو المنجز الفعلي من خلال القواعد العقلية لدى الإنسان. وهذا إذا وافق عمل الأصولي، فهو من المسلمات الآن في العمل اللغوي.

ومن أمثلة الوضع الأخرى التي حققت غايات تمثيلية مميزة، تقسيمهم الوضع بحسب اللفظ الموضوع، إلى شخصي، ونوعي. أما الأول فمعني برصد التصور مطابقاً للفظه الموضوع له، فهو يطلق على ”اللفظ الموضوع متصوراً بشخصه، فيكون الوضع شخصياً كتصور لفظ زيد بشخصه“<sup>(٢٥)</sup>. ومن البديهي أن نلمح في هذا التقسيم مطابقة الدال مع المدلول، وهو مقارب لما ورثه المنطق الصوري عن أرسطو. ولكن من ناحية أخرى يتضمن هذا التقسيم ملمحاً مهماً عن تمثيل التصور الذهني، فحضوره المباشر والمطابق للفظ، يترك المجال واسعاً للاستغراق في عملية التمثيل التام وغير التام. ولو استقر لنا هذا التقسيم؛ سيؤدي بنا إلى أن نفترض أن عدم انفصال الدال عن ما يصوره يعني، أن التمثيل طابق فعل التصور؛ فلم يعد من الممكن فصل الاثنين عن بعضهما. وإذن فإن في هذا الدال تمثلت جميع خواص زيد، ولو تعددت. ومن الممكن أن نقول، إن الدال (زيداً) يمثل الإسقاط الأكبر لشخص اسمه زيد، بكل حمولته الاجتماعية (الفرد + القيم الاجتماعية المضافة). ولو تأملنا في نظام هذا التمثيل، سنجد أنه قاعدة من القواعد الإلزامية المعجمية لدخول (س) في بنية الجملة، و(س) هو مجموع القيم المتاح تحقيقها في الموضوع أو المسند إليه في الجملة. وهذه النتيجة تجرنا إلى أخرى، تتمثل في أن التمثيل الأول (التصور) له أثر في وضع المخصصات العبارية الاختيارية في الجملة. وهذه تأخذنا إلى ثالثة، تقول: إن كل مخصص عباري يُعدّ حداً فاصلاً لتمثيل أحد المكونات بإسقاطاتها أجمعها، ولا يتاح لأي تخصيص دلالي تحويلي أو خارجي تمثل باسم استفهام أو غيره وله اثر دلالي، لا يتاح له أن يعبر أكثر من مخصص واحد فقط لا غير<sup>(٢٦)</sup>.

وقبل أن ندخل في القسم الثاني، أي (الوضع النوعي)، أود أن أشير إلى أمر قد يكون من الأهمية بمكان، وهو أننا يجب أن نعترف أن سبب تأخرنا في الإفادة من النحو التوليدي التحويلي، أو أية تجربة لسانية جديدة، يعود سببه إلى أننا نفتقر إلى المداخل والمداخل فحسب التي تؤدي إليه، وأحسب ان الأصولي ربما وضع لنا مداخل متعددة، وهذا أقرها. وعلى أية حال. نعود إلى التقسيم النوعي للوضع، وفيه تكون جهة التصور أو التمثل أحادية، أو لنقل غير تامة، وهو كما يعرفه الأصولي: ”إذا كان اللفظ متصوِّراً بوجهه وعنوانه، فيكون الوضع نوعياً، كهيئة الفعل الماضي التي هي موضوعه لانتساب الفعل إلى الفاعل في الزمان الماضي“<sup>(٢٧)</sup>. ولو تأملنا في هذا التحديد لوجدناه ينطلق من زاوية التصور أيضاً، ولكن التصور هنا ينفصل عن لحظة التمثل، فبعد أن يتحقق التمثل لجهة مدركة ومعينة في المتصوِّر، يمكننا أن نستنتج ونتيقن أن التصور يرافق هذا المتصوِّر في ملمح الهيئة، كما أطلق عليه الأصولي. والغامض في هذا التمثل، تجاوزه الهيئة الشخصية، ”فالموضوع ليس الهيئة الشخصية في ضرب أو نصر مثلاً، بل مطلق هيئة (فعل)، في أي مادة من المواد تحققت“<sup>(٢٨)</sup>، بل اللافت للنظر أن تجاوز الهيئة الشخصية مترام مع مادة تحققت بالفعل، وسبب تحققها هو الفراغ من تمثلها من جهة، وانفصال التصور الذي يجرها إلى التعلق بهيئة شخصية ما، من جهة ثانية.

ولعل من المناسب هنا أن نقول، إن وجود مثل هذا التمثل يعد سبباً كافياً، لوضع قواعد تمثيلية فيما يتحقق من الفعل، صرفياً، ونحوياً ودلالياً. ويكفي أن نقول لنا القاعدة الصرفية، إن هيئة الفعل مرتبطة بمادته اللغوية من السواكن المعروفة، والقاعدة النحوية: أن الفعل متلازم مع مفعوله وليس مع فاعله<sup>(٢٩)</sup>، وهذه القاعدة يمكننا أن نعتبرها تمثيلاً لمادة متحققة تجاوزت الهيئة الشخصية، أما القاعدة

الدلالية فتقول: إن الزمن ليس لازمة من لوازم هيئة الفعل، بل لازمة من لوازم ما تحقق منها، وعلى وفق الجهة التي رسمت لها نحوياً. وفي هذه النتيجة ما يطابق ما ذهب إليه الأصوليون، يقول د. مصطفى جمال الدين:

”أما الأصوليون فقد ربطوا زمان الفعل بالمسألة النحوية، لا بالمدلول الصرفي للصيغة، أي أنهم ربطوه بطريقة تأليف الجملة وسياقها، ودلالاتها حسب مواقع الخبر والإنشاء وبحسب القرائن المقيدة لإطلاق الفعل، سواء كانت قرائن مقامية من كون الفاعل زمانياً والفعل خبرياً أم قرائن لفظية مما يحيط بالفعل من أدوات النفي، والشرط، والتحقيق، والتسويق، والظروف المختلفة التي تصرف الفعل إلى زمان غير زمان الصيغة الذي يفترضه لها النحويون“<sup>(٣٠)</sup>.

## التمثيل وإرادة التفهيم في نظرية الوضع عند الأصوليين

ويمكننا أن نستنتج مما تقدم أن الفكر الأصولي وضع مفاتيح الدخول إلى التفكير في اللغة بنظرية الوضع الخاصة بالمفردات، ومن المهم أن نعلم أن هذا المدخل قد تمتمته المباحث الأصولية ليشمل الجملة، وأقصد هنا سحب دلالة المفردات، وتطبيقها على تصور النسبة الحاصلة بين ركني الإسناد. ومنها مثلاً إثبات نسبة القيام لزيد من خلال صورة القيام الناتجة عن هذه النسبة، في جملة قام زيد. وكل ما انطبق على الدلالة الوضعية في المفرد ينطبق على وفق هذا المنهج على الجملة. إلى هنا ليس هناك من جديد في هذا الموضوع، فمعظم الأصوليين وكل النحاة باستثناء الرضي، متفقون على هذه الدلالة (مطابقة الصورة بأذهاننا لهذا الحدث)، فقيام زيد هو الصورة الحاصلة بأذهاننا للنسبة بين زيد وهذا الحدث<sup>(٣١)</sup>.

وأما الجديد الذي ظهر في هذه المسألة ما خرج به السيد الخوئي رحمته من أن حقيقة الوضع -سواء في وضع المفردات أو وضع الجمل- هو (التعهد والالتزام النفساني) أي أن المتكلم في أية لغة من اللغات يتعهد ويلتزم أنه إذا أراد تفهيم معنى خاص أن يتكلم بلفظ مخصوص لإيصال ذلك المعنى إلى السامع، فاللفظ مُفهِم ودال وإرادة المعنى مفهوم ومدلول<sup>(٣٢)</sup>. يقول السيد الخوئي<sup>(٣٣)</sup>:

”إن ارتباط اللفظ بالمعنى ليس من الأمور الواقعية ولا من الأمور الاعتبارية وليس هو من حقيقة الوضع في شيء. بل هو من شؤون الوضع وتوابعه، ومن

الأمر المتزعة منه. بيان ذلك أن حقيقة الوضع على ما يساعده الوجدان عبارة عن الالتزام النفسي بإبراز المعنى الذي تعلق قصد المتكلم بتفهمه بلفظ مخصوص. فمتعلق الالتزام والتعهد أمر اختياري، وهو التكلم بلفظ مخصوص عند تعلق القصد بتفهم معنى خاص. والارتباط بينهما إنما يُنتزع من هذا الالتزام وهذا المعنى هو الموافق لمعنى الوضع لغة فإنه فيها بمعنى الجعل والاقرار، ومنه وضع القانون بمعنى جعله وإقراره. ومن هنا يظهر، أن إطلاق الواضع على الجاعل الأول إنما هو لأسبقيته وإلا فكل شخص من أفراد أهل لغة واضع حقيقي. ثم إن التعهد المزبور ربما يكون ابتدائياً، فيكون الوضع تعيينياً، وقد يكون ناشئاً من كثرة الاستعمال، فيكون تعيئياً. وحقيقة الوضع في كلا القسمين على نحو واحد كما هو ظاهر“.

وبناء على المنعطف الذي أخذنا إليه السيد الخوئي، يمكننا أن نقول إن تمثل المعنى لديه ليس جهداً أولياً، وهذا يحصل إذا نظرنا إلى اللغة بمنظار متقدم، أي أن نجعلها قرينة التكوين الذهني الرفيع للإنسان، لا أن نحسبها في صورة البدايات الأولى التي يشكك دائماً في نتائج النظريات التي تبحث فيها<sup>(٣٤)</sup>. إذن الفهم عند السيد الخوئي يحل محل التصور، وهذا إبدال تمثيلي، جعل المدخل إلى نظرية الوضع يبدأ من التسليم بوجود دلالة تصديقية، تكون الغاية والسبب الرئيس من وجود الوضع اللغوي. إن هذا الرأي جعل السيد الخوئي عرضة للنقد من أنصار المذهب التقليدي، فحتى المجددون الذين اعترفوا بأهمية حقل التصديق في النظرية المعرفية، عادوا وفندوا رأي أستاذهم في تعريفه للدلالة الوضعية<sup>(٣٥)</sup>. وعلى أية حال فإن الجميع يكادون يجزمون كما يجزم السيد محمد باقر الصدر، بأن المعرفة التصديقية تتوقف على تصور أطرافها، والتصوير ينبع من الحس، لأنه هو المصدر الأساسي له، وحيث لا يمارس الحس وظيفته فلا يحصل التصور الكامل للأطراف، وحيث لا يحصل ذلك فلا تحصل المعرفة لدى الإنسان<sup>(٣٦)</sup>.

إن هذا الموقف مناهض تماماً لما يريد أن يصل إليه السيد الخوئي، فالفهم يعبر عن مقدار النشاط العقلي الغريزي لدى الإنسان، وجعل موضوع الفهم أساساً من أسس نظرية الوضع اللغوية يعدّ محاولة لتثبيت قواعد التمثيل الموضوعي (المتعلق بالأطراف والغايات) وتثبيته موضوعاً أساساً للغة. إذن الدالة التصديقية هي دالة التكلم، وأراد لها السيد الخوئي أن تتقدم، على الدالة الأخرى التصورية السمعية (دالة النسب المحدودة)، فمن المؤكد أن الثانية متضمّنة في الأولى، والأولى تحرز أولية الوجود اللغوي، في مشهدها التمثيلي المتضمن للتصور السمعي، أو لنقل تصور النسب المحدودة.

وعلى الصعيد ذاته يمكن أن يقدم لنا السيد الخوئي، في ميدان الدلالة، نظرة مميزة عن الحدس اللغوي، منتشلاً إياه من صورة الحدس التصوري الذي يخضع لمقدمات سابقة عليه، فشكل الدلالة الناتجة عن رؤية الالتزام والتعهد النفسي، لها واقع خارجي، بمعنى أن الخبر في اللغة هدفه الواقع الخارجي. إذن نظام الحدس المقرر في الدلالة التصديقية، له واقع خارجي غير مفصول عنه، وهذا هو الذي يجعل الخبر مرتبطاً بالمتكلم من جهة وبالسامع من جهة أخرى، على نحو الإطلاق، لا على نحو النسب المحدودة. ولعلنا نكتشف أمراً مهماً هنا، هو أن النحاة ومن سايرهم من الأصوليين، يريدون للخبر أن لا يتجاوز حدود النسبة الموضوعية له مسبقاً، ليضمنوا الاشتراك وليس الفهم التام بين المتكلم والسامع.

والنقطة الأخيرة التي تثيرها رؤية السيد الخوئي وتحتاج كما تحتاج الأخريات السابقات مزيداً من الدقة في التحليل، لصياغة مداخل مهمة في التمثيل اللغوي. تلك هي قضية الأداء اللغوي، حيث ينقلب كل واضح في رؤية الخوئي إلى مستعمل للغة. إن هذه الرؤية، تغير من صفة المتكلم، كونه يزرع خواص تفسير الجملة في

بنيتها التركيبية والدلالية. إن إحداث موازنة بين التفهيم والتركيب، قد تكون غاية بحد ذاتها في اللغة. وهي من المعقول جداً أن تنظر إلى التركيب سابقاً في وجوده على الأفراد، وذلك ملمح واضح في رؤية السيد الخوئي، وهو حلقة وصل مهمة تصلنا بمصطلح الأداء (جومسكي) في مقدماته العامة. إن الأداء اللغوي يعبر عن مهارة المتكلم، في استنفاد مخزون عقله اللغوي. وإرادة التفهيم محكومة قصراً بهذه النتيجة، بل هي كلمة جامعة ومصطلح جيد في المحافظة، في أثناء الكلام، على المخزون اللغوي الفعلي (الكفاءة)، والاستعمال المميز دون سائر الاستعمالات (الأداء)، لهذا المخزون.

وقبل أن نغادر هذه الفقرة نذكر بأن الأصوليين عرفوا الدلالة التصويرية بأنها: عبارة عن انتقال الذهن إلى معنى اللفظ بمجرد سماعه وإن لم يقصده الالفاظ، كما إذا سمعه من الساهي والنائم. وأما الدلالة التصديقية: فهي دلالة اللفظ على أن المعنى مراد للمتكلم ومقصود له. فالدلالة الأولى تحصل بالعلم باللغة، وأما الثانية فتتوقف على أمور:

١. أن يكون المتكلم عالماً باللغة.

٢. أن يكون في مقام البيان والإفادة.

٣. أن يكون جاداً لا هازلاً.

أن لا ينصب قرينة على خلاف المعنى الحقيقي<sup>(٣٧)</sup>.

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، ت. د. أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦. ص ٣٨.

(٢) نفسه. ٣٨.

- (٣) نفسه. ٦١.
- (٤) علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة، عادل فاخوري، ط ١، بيروت، ١٩٨٥. ١٢.
- (٥) نفسه. ١٢.
- (٦) التعريفات، ١٣٨.
- (٧) نفسه، ١٣٨.
- (٨) ينظر الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، مارسيلو داسكال، ترجمة حميد لحمداني، وآخرين، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٨٧. ص ٤٨ و ٥٠.
- (٩) المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبدالجبار الأسدآبادي، إعجاز القرآن، الجزء السادس عشر، تحقيق: أمين الخولي، مصر، ١٩٨٦. ص ٣٧.
- (١٠) معجم مصطلحات اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، ط ٢، بيروت، ١٩٨٤. ٢٨٨. علماً أن المدرسين هم جماعة من أساتذة الجامعات الأوربية في القرون الوسطى، تميزوا بفلسفتهم المبنية على أصول أرسطو. نفسه، ٣٤٥.
- (١١) التعريفات، ١٣٨.
- (١٢) ينظر: الموجز في أصول الفقه، جعفر السبحاني، ط ١١، قم، ١٤٢٥ هـ. ص ١١.
- (١٣) الاستدلال، روبر بلانشي، دار الكتاب الحديث القاهرة، ٢٠٠٣. ص ١١.
- (١٤) نفسه، ١١.
- (١٥) نفسه، ١١.
- (١٦) نفسه، ١١، ١٢.
- (١٧) الموجز في أصول الفقه، ١٠.
- (١٨) البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، بغداد، ١٩٨٠. ٣٠١.
- (١٩) البحث النحوي عند الأصوليين، ٣٠١.
- (٢٠) ينظر، نفسه، ٣٠١.
- (٢١) الغريزة اللغوية، كيف يبدع العقل اللغة، ستيفن بنكر، ت. د. حمزة بن قبلان المزيني، دار المريخ، السعودية، ٢٠٠٠. ص ٩٣.
- (٢٢) للمزيد من الفارق بين المنهجين يمكن مقارنة فكرة التمثيل بين أصحاب الاتجاه اللغوي العقلي، والفيلسوف فريجة الذي وضع المقارنة بالأساس بين التمثيل والتفكير. ينظر: فلسفة التواصل، جان مارك فيري، ترجمة وتقديم، د. عمر مهيل، ط ١، منشورات الاختلاف، ٢٠٠٦. ٢٥.

(٢٣) الموجز في أصول الفقه، ١٢.  
(٢٤) هذه القاعدة من القواعد المعرفية التي تناولها السيد محمد باقر الصدر، ينظر في محاضراته التي نشرتها مجلة المنهاج بقلم السيد عبدالغني الأردبيلي تحت الرابط:  
<http://shiafiqh.com/al-menhaj/Almen41/men41001.htm>

(٢٥) الموجز في أصول الفقه، ٢٣.  
(٢٦) للمزيد عن هذه البنية التمثيلية المتراكمة، يمكن العودة إلى كتاب: النظرية النحوية، جيفري بول، ترجمة، مرتضى جواد كاظم، المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت ٢٠٠٩. منها في ٢٩٤ و٣٧٠.

(٢٧) الموجز في أصول الفقه، ٢٣.  
(٢٨) الموجز في أصول الفقه، ١٣.  
(٢٩) هذه القاعدة ظهرت في أعمال جومسكي، ولكن مترجم كتاب المعرفة اللغوية، أثبت وجودها في الفكر العربي. ينظر، المعرفة اللغوية، نوم جومسكي، ترجمة، وتعليق، وتقسيم، د. محمد فتوح، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣. ص ١١١.

(٣٠) البحث النحوي عند الأصوليين، ١٦٨.  
(٣١) ينظر في تفصيل ذلك، البحث النحوي عند الأصوليين، ٢٧٤.  
(٣٢) نفسه، ٢٧٣، ٢٧٤.

(٣٣) أجود التقارير، تقرير بحث النائي، أبو القاسم الخوئي، ط٢ قم ١٤١١. / ١٠  
(٣٤) من الجدير بالذكر أن نشير هنا إلى ما تناقلته كتب فقه اللغة حول نشأة اللغة منها، أن الجمعية اللغوية في باريس قررت سنة ١٨٧٨ منع تقديم أبحاث عن موضوع نشأة اللغة، فقه اللغة، عبدالحسين مبارك، جامعة البصرة ١٩٨٦.

(٣٥) من هؤلاء تلميذه السيد محمد باقر الصدر، وموقفه معروف من المعرفة التصديقية، ينظر: فلسفتنا، محمد باقر الصدر، ١٤٤، مقارنة له مع تقارير الهاشمي عنه في دلالة الوضع اللغوي التصورية وانتصاره لها، في دلالة الجملة الخبرية على النسبة، ينظر البحث النحوي عند الأصوليين، ٢٦٧ وما نقله من هذه الآراء في الصفحات التي بعدها.

(٣٦) الدراسة منشورة في مجلة المنهاج تحت الرابط:  
<http://shiafiqh.com/al-menhaj/Almen41/men41001.htm>

(٣٧) الموجز في أصول الفقه، ١٣.

## ... الخلاصة والنتائج ...

بناء على ما تقدم يمكننا أن نقول إن نظرية الوضع عند الأصوليين وكل ما قيل فيها من تفصيلات وآراء متوافقة، أو متعارضة، كلها على نحو الإجمال قدمت للدرس اللغوي إضافات مهمة للغاية، ويمكننا أن نميز عمل الأصوليين في نظرية الوضع هنا بمجالين اثنين:

١. القول بالوضع التصوري، وهو مذهب قائم بذاته. مداخلة المعرفية تعود أو تقترب كثيراً من قضايا الاستدلال الأرسطية القديمة، والجديدة التي إذا فتحنا مجال التطبيق اللغوي عليها توافق عمل المدارس الحديثة التي آثرت على أن يكون النظام اللغوي سابقاً على المعنى. والمثال القريب الذي نأخذه من الأصوليين، هو أن الوضع مسؤول عن ربط معنى اللفظ بمعاني ألفاظ آخر، على نحو (زيد نائم في السرير). فربط هذه المعاني من جهة التصور تأتي على وفق نظام تركيب عام، يدل على معنى جملي مترابط، قبل أن يكون المتكلم مريداً وقاصداً، وقبل أن يكون مراعيًا لمقتضى الحال. كما يعبر الدكتور مصطفى جمال الدين. ولكن ومع هذا التصنيف لطبيعة هذا الاتجاه في التفكير الأصولي، لم نعدم أن نجد من خلال هذه الورقة، قواعد تمثيلية عقلية في مفاصل نظريتهم عن الوضع اللغوي. الأمر الذي يعني أننا تقترب من وضع الخلاف الأصولي موضعاً نافعاً في الدرس اللغوي المعاصر.

٢. أما الاتجاه الثاني، ويمثله من النحويين الرضي، وهو رجل لم تسلط عليه الأضواء بعد، ومن الأصوليين السيد الخوئي (رحمه الله تعالى)، فهو اتجاه أقرب لروح المعاصرة. إنه يمثل الفلسفة اللغوية الحية التي نشهد حياتها في تزعمها للدرس اللغوي المعاصر، تلك المدرسة، هي ذات الطابع التفسيري العقلي، الذي يتزعمها (جومسكي) وما القواعد التمثيلية التي عنواناً بها هذه الورقة، إلا إحدى إنجازاتها الكبرى في البحوث التطبيقية النحوية حصراً، وحاولنا بها أمدنا الله به من العون، أن نمثل لها في الجهد الاصولي. وخلصنا فيها كانت تقول: إن الفكر الأصولي يمدنا بمدخل تفسيرية قد تكون متفردة في نوعها وأدائها وصلاحيتها للنظام اللغوي العربي بشكل عام، وهو الذي افتقر ومازال يفتقر إليها حتى يومنا هذا، ومن الله السداد.

### ... المصادر والمراجع ...

- (١) الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، مارسيلو داسكال، ترجمة حميد حمداني، وآخرين، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٨٧.
- (٢) أجود التقريرات، تقرير بحث الناثني، أبو القاسم الخوئي، ط ٢ قم ١٤١١.
- (٣) الاستدلال، روبر بلانشي، دار الكتاب الحديث القاهرة، ٢٠٠٣.
- (٤) البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، بغداد، ١٩٨٠.
- (٥) النظرية النحوية، جيفري بول، ترجمة، مرتضى جواد كاظم، المنظمة العربية للترجمة، ط ١، بيروت ٢٠٠٩.
- (٦) التعريفات، الشريف الجرجاني، ت. د. أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦.
- (٧) علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة، عادل فاخوري، ط ١ بيروت، ١٩٨٥.
- (٨) الغريزة اللغوية، كيف يبدع العقل اللغة، ستيفن بنكر، ت. د. حمزة بن قبلان المزيني، دار المريخ، السعودية، ٢٠٠٠.
- (٩) فقه اللغة، عبدالحسين مبارك، جامعة البصرة ١٩٨٦.
- (١٠) فلسفة التواصل، جان مارك فيري، ترجمة وتقديم، د. عمر مهيل، ط ١، منشورات الاختلاف، ٢٠٠٦.
- (١١) معجم مصطلحات اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، ط ٢، بيروت، ١٩٨٤.
- (١٢) المعرفة اللغوية، نوم جومسكي، ترجمة، وتعليق، وتقسيم، د. محمد فتيح، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٣.
- (١٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبدالجبار الأسدآبادي، إعجاز القرآن، الجزء السادس عشر، تحقيق: أمين الخولي، مصر، ١٩٨٦.
- (١٤) الموجز في أصول الفقه، جعفر السبحاني، ط ١١، قم، ١٤٢٥ هـ.

## ... الدوريات ...

مجلة المنهاج على شبكة المعلومات الدولية، تحت الرابط

<http://shiafiqh.com/al-menhaj/Almen41/men41001.htm>